Empowered lives.
Resilient nations.

International Labour Organization

إعادة التفكير في الإقتصاد غير المنظم في المنطقة العربية: مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان
عمان، الأردن- ١٦-١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣

تقرير ورشة العمل

المحتويات

الشكر والتقدير..... **Error! Bookmark not defined.**

المقدمة ..... **Error! Bookmark not defined.**

المسوّغات..... **Error! Bookmark not defined.**

الأهداف..... **Error! Bookmark not defined.**

المشاركون وشكل ورشة العمل..... **Error! Bookmark not defined.**

أبرز محاور الجلسات..... **Error! Bookmark not defined.**

الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة دراسية..... **Error! Bookmark not defined.**

اليمن: حالة دراسية قطرية ..... **Error! Bookmark not defined.**

الأردن: حالة دراسية قطرية ..... **Error! Bookmark not defined.**

المغرب: حالة دراسية قطرية..... **Error! Bookmark not defined.**

مصر: حالة دراسية قطرية..... **Error! Bookmark not defined.**

المغرب: حالة دراسية قطرية..... **Error! Bookmark not defined.**

حالة دراسية قطرية: التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة..... **Error! Bookmark not defined.**

الخلاصات ..... **Error! Bookmark not defined.**

الملحق ١: لائحة المشاركين ..... **Error! Bookmark not defined.**

الملحق ٢: برنامج عمل الورشة..... **Error! Bookmark not defined.**

الشكر والتقدير

ساهم العديد من الأشخاص في إنجاز هذه الورشة، والشكر موصول بصورة خاصة إلى[1]:

عبيد البريكي، عالية الدالي، إيمان حمودي عبد الرحمن، فرانك هاغمان، غي تشامي، هادي عساف، حنان رحيمي، خليل شيري، كريمة بو درواز، منصور عميرة، ماري قعوار، صالح الكفري، سومية الخلفي، رندة عبد ربه، روند المدموج، سيمال قسيم وأرسولا كولكي من أجل إسهاماتهم الفنية القيّمة. ونوجّه جزيل الشكر والتقدير إلى فرح دخل الله ونسرين أبو راغب من أجل دعمهما في القضايا المتعلقة بوسائل الإعلام والتواصل.

والشكر موصول إلى فريق الدعم اللوجستي التابع لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيه هديل سعادة، بينيلوبي شوكاتلي وولاء عبابنة.

لم تكن هذه الورشة لتبصر النور لولا غنى معارف المشاركين الذين نزجي لهم الشكر والتقدير.

يشكّل هذا التقرير ثمرة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، من إعداد إيمانويلا بوزان، مروان أبو سمرة، ميترا متلاغ وشذا غالب الجندي. ونتوجّه بجزيل الشكر إلى ماري قعوار وأرسولا كولكي من أجل إسهاماتهما الفنية وهنرياتا ويلكينس من أجل الدعم التحريري.

---

[1] جميع الأسماء الموجودة في هذه اللائحة واردة حسب التسلسل الأبجدي.

المقدمة

لقد فشلت الإصلاحات المؤيدة لإقتصاد السوق والتي تم اعتمادها في المنطقة العربية منذ الثمانينيات في توليد فرص العمل اللائقة والخدمات الإجتماعية ذات الجودة. كما عانت هذه الإصلاحات من أوجه قصور من حيث زيادة الأعباء الضريبية الناتجة من سوء الإدارة الإقتصادية وإسهامها في تباطؤ نمو الإنتاجية وتدني التنافسية ومحدودية الترويج للمساواة بين الجنسين.

ستؤثر الإضطرابات الناجمة عن الإنتفاضات العربية منذ أواخر العام ٢٠١٠ على المنطقة خلال السنوات المقبلة. ولم تسفر الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن عن تحولات سياسية ملحوظة وحسب بل وأيضاً عن خسارة الدخل في القطاعات الإقتصادية الرئيسية مثل السياحة. ونتيجة لذلك، فرضت الحكومات إجراءات تقشفية أثرت بشكل خاص على الإنفاق على الخدمات والحماية الإجتماعية وساهمت في زيادة البطالة.

لقد أفضت الإقتصاديات الريعية إلى جانب تهميش الأنشطة والقطاعات الإنتاجية لمصلحة أنشطة المضاربة وتزايد مرونة أسواق العمل على المستويين المحلي والعالمي إلى زيادة في الإستخدام النظامي في مختلف أنحاء العالم، بما فيها في الدول العربية. وبالرغم من أن تنامي حجم الإقتصاد غير النظامي قد سمح للحكومات بتنفس الصعداء على المدى القصير من خلال استيعاب الكثير من الباحثين عن عمل وتأمين دخل لهم، إلا أن هذا النوع من شروط وظروف الإستخدام لا يتيح الأمن والحماية القانونية والإجتماعية والإقتصادية الأساسية.

في المقابل، لقد فشلت السياسات والأطر القانونية القائمة في إعتماد الأحكام الضرورية لحماية حقوق العمال، وتحديد الحد الأدنى للأجور وتعزيز شروط وظروف العمل اللائق للجميع؛ وبالتالي ساهمت في مفاقمة الشعور بالإجحاف، وبخاصة في صفوف العمال في الإقتصاد غير النظامي غير المشمولين بقوانين العمل والضمان الإجتماعي والمحرومين من الحقوق القانونية والإقتصادية والإجتماعية الأساسية، وهم بمعظمهم من النساء.

نظراً إلى إنحسار خيارات الإستخدام المتاحة في القطاع العام في إقتصاديات المنطقة منذ التسعينيات وتباطؤ المكاسب المسجلة من حيث البدائل القابلة للحياة في القطاع الخاص، تشهد معظم الإقتصاديات اليوم تزايداً في الأنشطة غير النظامية حيث يتدفق الوافدون والوافدات إلى سوق العمل في المنطقة بأعداد كبيرة إلى الإقتصاد غير النظامي. وتنخرط أكثرية السكان العاملين في الدول العربية في الأعمال غير المنظمة والمحمية وفي الإستخدام الذاتي. ويُعزى ذلك إلى أسباب متعددة، بما فيها حظر النقابات العمالية أو عدم قدرتها على العمل بشكل مستقل وبالتالي عدم قدرتها على الإرتقاء بحقوق العمل والعمال. كما يعود ذلك أيضاً إلى السياق السياسي السائد في الكثير من البلدان الذي لا يساهم في تعزيز الحوار الإجتماعي السليم.

إلى ذلك، يرتدي الإستخدام غير النظامي في المنطقة بعداً جندرياً فريداً من نوعه، حيث تميل المرأة في الإستخدام غير النظامي في المنطقة بشكل أكبر إلى المساهمة في العمل الأسري بدلاً من العمل لحسابها الخاص بخلاف المناطق الأخرى.

المسوّغات

في ضوء ما تقدم، بادر المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية والمركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة إلى تنظيم ورشة عمل إقليمية بعنوان "إعادة التفكير في الإقتصاد غير المنظم في المنطقة العربية: مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان" في عمان، الأردن بين الـــ١٦ و١٨ من أبريل/نيسان ٢٠١٣[٢].

جاءت الورشة ثمرة التشاور المكثف بين الوكالتين واسترشدت باختصاصيهما وبالأولويات الأساسية لخطة عمل وإستراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (أغسطس/آب ٢٠١١). كما استندت تحديداً إلى عمل الوكالتين في المجالات التالية:

- مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتمكين القانوني للفقراء التي تم إطلاقها في العام ٢٠٠٨ بهدف تعزيز: الوصول إلى القضاء وسيادة القانون، وحقوق الملكية، وحقوق العمل، وحقوق الأعمال مع التركيز على الأنشطة غير النظامية.
- المبادرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق العمال بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) (٢٠٠٧-٢٠١٠). وترمي هذه المبادرة إلى إشراك الدول في التفكير العالمي الجاري حالياً بشأن الإستخدام غير النظامي من منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال.

إلى ذلك، تُعتبر ورشة العمل واحدة من سلسلة مشاورات إقليمية وقطرية ومواضيعية تقودها منظمة العمل الدولية في إطار نشر وتعزيز الحوار حول التقرير الصادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بعنوان "نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة" (٢٠١٣).

الأهداف

- إرساء أسس مجموعة إقليمية معنية بالممارسات غير النظامية في مجال الإستخدام في الدول العربية مستندة إلى الحقوق والبراهين؛
- تحديد مجالات العمل ذات الأولوية من أجل زيادة المحاسبة والعمل الجماعي وتمكين فعاليات المجتمع الأهلي بهدف تعزيز الحلول المبتكرة في إطار دعم تحقيق حقوق المنخرطين في الإقتصاد غير النظامي؛
- تحديد المجالات ذات الأولوية للإرتقاء بالمعارف ذات الصلة بالإستخدام غير النظامي في المنطقة بما فيها الإحصائيات؛
- إستكشاف المجالات المحتملة للعمل المشترك وتحسين التنسيق بين المبادرات من أجل الإرتقاء بوضع العمال في الإقتصاد غير النظامي، بما فيه التضمين القانوني والحماية الإجتماعية والتمثيل وتنظيم الصوت الجماعي.

[٢] للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق ١: المذكرة المفهومية للورشة.

المشاركون وشكل ورشة العمل

تشكّل ورشة العمل فرصة سانحة لجمع شمل ٤٥ ممثلاً من الأوساط الأكاديمية، والعمال، والحكومات، وأصحاب العمل ونشطاء حقوق الإنسان إلى جانب ممثلين عن المجتمع الأهلي ومكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الدولية من ٨ دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، والأرض الفلسطينية المحتلة، وتونس واليمن (أنظر الملحق ١ – لائحة المشاركين).

تأتي ورشة العمل على شكل جلسات نقاش تتناول مواضيع مختارة مع محاضرين ومحاورين يشاركون في نقاشات ديناميكية مفتوحة مع جميع المشاركين. في اليوم الأخير، تم توزيع المشاركين على مجموعات عمل من أجل تحديد ومناقشة المجالات الأساسية للتدخل والتوصيات الضرورية للمستقبل. وفي الختام، طُلب من المشاركين تقييم ورشة العمل من خلال تحديد مواطن القوة والضعف والدروس المستخلصة.

أبرز المحاور في الجلسات

9.00 – 10.00	**الجلسة الإفتتاحية** – معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي، الدكتور الوزير إبراهيم سيف، الأردن – الدكتور جواد العناني، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الأردن – السيدة عالية الدالي، مديرة المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة – السيد فرنك هاغمان، نائب المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العدل الدولية

شدّد جميع المتحدثين الأساسيين على أهمية وضرورة معالجة الإقتصاد غير النظامي في المنطقة العربية في إطار الإتجاه العام نحو إعتماد نموذج إنمائي جديد وشامل ومستدام وراسخ الجذور في العدالة الإجتماعية. كما أشار المتحدثون إلى نمو الإقتصاد غير النظامي في المنطقة العربية إلى حد كبير، ولكنه يشكّل أيضاً ظاهرة عالمية تسترعي المزيد من الإهتمام على المستوى الدولي. إلى ذلك، سلّطت الجلسة الإفتتاحية الضوء على الرابط بين النمو في الإقتصاد غير النظامي وتنامي الفقر وعدم المساواة في العديد من الدول.

فيما تنظر البلدان العربية إلى السياسات الإقتصادية والإجتماعية السليمة والمراعية للمستجدات في المنطقة، قام كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية بإنتهاز هذه الفرصة من أجل إعطاء الأولوية لقضية الإقتصاد غير النظامي. وتُفسح معالجة الإقتصاد غير المنظم من خلال إعتماد مقاربة تستند الى حقوق الإنسان والعمال المجال أمام فهم أفضل لهذه الظاهرة وإعتماد أدوات أكثر فعالية لمعالجتها. ويُعتبر دور منظمات أصحاب العمال والعمال أساسياً في هذه العملية وهي تحتاج إلى توسيع قاعدة العضوية لتشمل المزيد من العمال في الإقتصاد غير المنظم بما فيهم العمال المهاجرين. ويُمكن القيام بذلك من خلال إقامة التحالفات مع المجتمع الأهلي. كما تُعتبر العلاقة بين القطاع غير المنظم والفقر مهمة في هذا التحليل وهي تستحق إهتماماً خاصاً لدى بلورة الإستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في صفوف الفقراء. وعليه، يكتسب ذلك أهمية في إطار السعي إلى تحقيق الهدف الإنمائي الألفي رقم ١ (الفقر) الذي يشمل الحد من الفقر والغايات ذات الصلة بالعمل اللائق على حد سواء.

قد يضطلع المجتمع الدولي بدور تحفيزي في بناء الثقة ومد الجسور بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال ومنظمات المجتمع الأهلي. ويتعيّن على المجتمع الدولي مؤازرة الحكومات من أجل إدماج المزيد من التحاليل بشأن الحماية الإجتماعية في المسوحات المراعية للنوع الإجتماعي وبالتالي تمكينها من تحديد الشركاء الوطنيين بما فيهم المنظمات النسائية بهدف العمل عن كثب معها حول المساواة من حيث النوع الإجتماعي وحقوق العمال. وأخيراً، يجب إشراك المبادرات على مستوى المجتمع المحلي في عملية إنشاء بيئة معينة لحقوق المواطنية والتنظيم النقابي وتدعيم الروابط مع المكونات الثلاثية من أجل إسماع أصواتها وبخاصة أصوات النساء التي تغيب في أغلب الأحيان عن المناصب الإدارية على المستوَيين المحلي والوطني في الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال.

بادئ ذي بدء، في السياق الأردني، عرض معالي الدكتور ابراهيم سيف، وزير التخطيط والتعاون الدولي، والدكتور جواد العناني، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي، دراسة صدرت مؤخراً حول الإقتصاد غير النظامي في الأردن. وبحسب الدراسة، أشار المتحدثان إلى تحوّل ظاهرة الإقتصاد غير النظامي في الأردن خلال السنوات الأخيرة إلى هاجس رئيسي، حيث بات يستخدم ٤٤% من القوى العاملة في الأردن. وبالرغم من أن الإستخدام غير النظامي هو بنظر البعض خيار أفضل من البطالة، إعتبر الدكتور سيف أن هذا النوع من الإستخدام يزيد هشاشة العمال من خلال حرمانهم من حقوق العمل الأساسية، بما فيها الوصول إلى الضمان الإجتماعي.

وفي إطار الإستجابة لذلك، بادرت الحكومة إلى إيلاء الأولوية لهذه المسألة و تطبيق المبادرات الآيلة إلى تنظيم هذا القطاع والحؤول دون توسعه. وسلّط الدكتور إبراهيم سيف الضوء بشكل خاص على المبادرات المقرّرة والرامية إلى تعزيز الشراكات بين القطاعَين العام والخاص، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، التي تساهم بدورها في تنمية قاعدة المهارات في صفوف العمال؛ وبالتالي، تحسين قابلية الإستخدام لديهم وزيادة فرص إستخدامهم في القطاع الخاص. وتشمل المبادرات الأخرى دعم المشاريع الناشئة، وبخاصة لمصلحة الشباب والنساء. إلى ذلك، أشار الدكتور إبراهيم سيف إلى أولوية أخرى لدى الحكومة تتمثل في معالجة توسّع الإقتصاد غير النظامي من خلال تحسين الإطار التشريعي وإصدار قانون واسع النطاق للضمان الإجتماعي يشمل جميع العمال.

١١.٣٠-١٠.٣٠	**نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**- عرض التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٣، ماري قعوار، كبيرة الأخصائيين في سياسات الإستخدام الإقليمية، المكتب الإقليمي

	للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية.
١١.٣٠-١٣.٣٠	**العمل غير النظامي في المنطقة العربية: البحث عن أرضية مشتركة** - الإقتصاد السياسي للقطاع غير المنظم: الحاجة إلى نموذج تنموي جديد، مروان أبي سمرة، رئيس فريق إدارة الحكم، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة. - "إعادة التفكير في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية بعد الإنتفاضات"، عرض الأنشطة الأخيرة لمنظمة العمل الدولية، منصور عميرة، مستشار لدى منظمة العمل الدولية. **نقاش مفتوح**

لقد أعطت هذه الجلسة لمحة عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة العربية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة وصولاً إلى الإنتفاضات الأخيرة. وقد تناول المتحدثون الثلاثة البيانات والإتجاهات الإقتصادية والإجتماعية ذات الصلة بأداء المنطقة وسلّطوا الضوء على الخصائص الرئيسية ذات الصلة بأسواق العمل والإخفاقات والفرص الضائعة.

في عرضه حول الإقتصاد غير النظامي والحاجة إلى نموذج تنموي جديد، سلّط مروان أبي سمرة أولاً الضوء على ارتفاع مستوى البطالة، الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والشباب، ويعكس جزئياً أزمة الإستخدام المتجذرة في الدول العربية. ويُعزى ذلك إلى إتسام الأزمة بالآتي: (أ) إنخفاض البطالة في شمال أفريقيا خلال العقد الأخير نتيجة الزيادة الكبيرة في الهجرة غير القانونية من المغرب وخطط دعم الإستخدام على نطاق واسع في الجزائر؛ (ب) ركود معدل مشاركة القوى العاملة في المنطقة (الأدنى في العالم) وحتى إنخفاضه في عدة بلدان؛ (ج) والأهم، عجز الإقتصاديات العربية عن استحداث وظائف لائقة وقد تجلى ذلك بشكل أساسي من خلال التوسع المنهجي في الإستخدام الهش وغير النظامي.

فيما يُعزى العجز عن إستحداث فرص العمل اللائقة وتفشّي الأنشطة غير النظامية في بعض الأحيان إلى تدني مستوى التعليم وعدم التطابق بين مخرجات التعليم والطلب في السوق، دحض السيد مروان أبي سمرة هذه الفرضية. وإعتبر مروان أبي سمرة أن محدودية الطلب على العمّال المتعلمين وأصحاب المهارات تشكّل أساساً مشكلة من جانب الطلب تقترن بشكل وثيق بالهيكلية الريعية للإقتصاديات التي تحول دون الإستثمار في رأس المال الثابت ونمو الإنتاجية. وبالمقارنة مع المناطق الأخرى التي شهدت تحولات هيكلية إقتصادية صحية وما استتبعها من فرص عمل لائقة، أفضت أنماط التنمية الريعية والنفطية على حساب القطاعات المنتجة إلى استدامة التخلّف الإقتصادي الهيكلي في المنطقة العربية (ركود الحصص في قطاعَي الزراعة والصناعات التحويلية وتوسعّ سريع لقطاع الخدمات المتركّز بصورة أساسية في الأنشطة المتدنية القيمة المضافة). وعليه، أصبحت المنطقة العربية أقل منطقة صناعية في عداد الدول النامية، وعانت من شحّ في الوظائف اللائقة والعالية الإنتاجية.

من جهة أخرى، شدّد مروان أبي سمرة على أن هذا القصور التنموي يعود إلى حد كبير إلى الفشل الأساسي والعميق في الحوكمة أي الإستئثار بالدولة ومؤسساتها وتحويلها إلى أدوات تخدم مصالح النخبة السياسية والإقتصادية التي بدورها تسيطرعلى الأصول والموارد الأساسية. وفي هذا السياق، خلص مروان أبي سمرة إلى حاجة المنطقة العربية إلى التخلي عن النموذج الإقتصادي السياسي

الريعي السائد وإعتماد نموذج الدولة التنموية القائم على عقد إجتماعي جديد من المساءلة المتبادلة والقادر على تعزيز الإستثمارات في القطاعات المنتجة وإستحداث فرص العمل اللائقة، وذلك في إطار مواجهة التحدي المتمثل بالإستخدام.

في المقلب الآخر، كشفت ماري قعوار، كبيرة الأخصائيين في سياسات الإستخدام الإقليمية لدى منظمة العمل الدولية، مضمون التقرير الأخير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إستعراض العلاقة بين النمو الإقتصادي ونتائج الإستخدام في المنطقة. وأشارت ماري قعوار إلى نماذج التنمية القائمة على الأنشطة الريعية في المنطقة التي أخفقت في معالجة تحديات الإستخدام، وبخاصة تلك المتعلقة بالشباب والنساء على الرغم من إرتفاع مستوى التحصيل العلمي في صفوفهم. كما إعتبرت ماري قعوار أن الإصلاحات الإقتصادية التي حصلت خلال العقد الماضي في المنطقة لم تكن شاملة ومستدامة. بالإضافة إلى ذلك، شدّدت على ضرورة تحقيق النمو الإقتصادي المتوازن وإستحداث الوظائف وتوفير الخدمات الإجتماعية الضرورية كماً ونوعاً من أجل إتاحة الأمن والكرامة أمام الرجال والنساء وعائلاتهم. عوضاً عن ذلك، أدّت السياسات إلى تركّز الوظائف المستحدثة في القطاعات المتدنية الإنتاجية والأجور، وتوسع رقعة الإقتصاد غير النظامي، وتدهور نوعية الخدمات العامة وغياب المساواة في توزيع منافع النمو.

في المقابل، وبالمقارنة مع سائر المناطق، سجّلت البلدان العربية، بحسب ماري قعوار، أدنى مستويات الإنفاق على جميع جوانب الحماية الإجتماعية. وتُعتبر نسبة النساء في العمل غير المشمول بالحماية أعلى بكثير من نسبة الرجال، وهي نسبة شهدت إرتفاعاً خلال العقد الماضي. كما أشارت ماري قعوار إلى قلة البلدان التي أدمجت وحدات الإستخدام غير النظامي في مسوحاتها المتعلقة بالقوى العاملة والمؤسسات فيما قامت بلدان أخرى خلال المرحلة الأخيرة بإجراء مسوحات عشوائية عن الإقتصاد غير النظامي. ضف إلى ما سبق، تندر البلدان التي تتمتّع بسياسات محدّدة من أجل معالجة الإستخدام غير النظامي في المنطقة.

كما تجدر الإشارة إلى غياب الشفافية في عملية صنع السياسات الحكومية ومحدودية المساءلة والقصور الكبيرعلى مستوى الحوار الإجتماعي. وختمت ماري قعوار داعية إلى ضرورة ربط الإصلاحات الإقتصادية في المنطقة العربية بالإصلاحات السياسية كما أشارت إلى إتّسام النمو الأكثر شمولاً بتنويع الإنتاج، وتنظيم الهجرة، وتوسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتعزيز إعادة التوزيع العادلة لمنافع النمو الإقتصادي.

من جهته، عرض السيد منصور عميرة، المستشار لدى منظمة العمل الدولية، خلاصات الدراسة الأخيرة التي أجراها تحت عنوان "نظرة جديدة إلى القطاع غير المنظم في ضوء الإنتفاضات العربية"، حيث إعتبر أن الذهنية السائدة في السياسات الإقليمية قد وضعت النمو الإقتصادي في قلب السياسات الإقتصادية، وأدّت بالتالي إلى إحداث التغيّرات في السياسات والمؤسسات من أجل تحقيق هذا النمو، إنطلاقاً من الفرضية القائلة بأن منافع النمو الإقتصادي ذات أثر إنتشاري وقادرة على إستحداث فرص عمل لائقة. ولكن، فشل أداء النمو الإقتصادي في المنطقة منذ التسعينيات في توليد النتائج المرجّوة. ولم تعجز فرص العمل عن النمو بشكل كاف وحسب في ظل "نمو غير منشئ للعمالة"، بل وأيضاً ساهمت في تنامي فروقات الأجور والإستخدام غير المنظم. ضف إلى ما سبق، أدّت السياسات المعتمدة إلى إنحسار دور القطاع العام وزيادة إنتاجية القطاع الخاص، فيما تراجعت فرص العمل المتاحة أمام النساء، الأمر الذي دفعهن إلى الإنخراط في الإستخدام الهش وغير المشمول بالحماية بما فيه الإستخدام الذاتي.

في المقابل، إنتقد السيد منصور عميرة مقاربة تنمية الروح الريادية/القروض الصغرى الشعبية الرامية إلى الحد من الفقر وبخاصة في صفوف النساء. كما رأى أنه من الضروري معالجة المساواة من حيث النوع الإجتماعي على مستوى السياسات الإقتصادية الكلية لا على مستوى السياسات الإقتصادية الجزئية. واعتبر أيضاً أن المقاربة المجتزأة في مجال تعزيز "ثقافة الريادة" لا تراعي الطبيعة المعقدة لمختلف الحالات. أما النساء المستهدفات بواسطة هذه الحلول الصغرى فهن يستخدمن الأموال في أغلب الأحيان لأغراض الإستهلاك ويتحمّلن أعباء الديون الثقيلة، فيما تعجز المشاريع الصغرى الجديدة عامة عن التنافس وتلغي المشاريع الأخرى[٣].

في المقابل، شدّد السيد منصور عميرة على عدم إستكشاف العلاقة بين القطاع غير المنظم والإنتاجية بالشكل المناسب، نظراً إلى تركّز الأنشطة غير النظامية في القطاعات المتدنية الإنتاجية وتداخل الإنتاجية والأنشطة النظامية. ولكن، يصعب التوفيق بين هذه الحقيقة وحقيقة أخرى ألا وهي أن القطاع العام هو أكثر القطاعات نظامية وأكثرها تعرضاً للإنتقاد عادةً بسبب تدني الإنتاجية فيه. ويفترض ذلك وجود علاقة محتملة بين تدني الإنتاجية والأنشطة غير النظامية. بيد أن هذه العلاقة غير واضحة المعالم، لأن الزيادة في الإنتاجية لا تفضي بصورة حتمية إلى زيادة الأنشطة النظامية في ظل غياب الأطر المؤسسية المناسبة.

أخيراً، تناول السيد منصور عميرة القضايا المتعلقة بالبيانات وبقياس الأنشطة غير النظامية في المنطقة. حتى اليوم، لا يوجد تعريف واضح "للإقتصاد غير النظامي". في العام ٢٠٠٢، بادر مؤتمر العمل الدولي إلى تعريف الإقتصاد غير النظامي بـــ"جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة". بعبارة أخرى، لا يتعلّق الإقتصاد غير المنظم بالوحدة الإقتصادية فحسب بل وأيضاً بخصائص الوظيفة. ويؤثر هذا الأمر على طريقة قياس الإقتصاد غير المنظم وتثمين العمل. على سبيل المثال، يشكّل العاملون في مجال الرعاية بدون أجر أكبر مجموعة مهنية في المنطقة العربية ولكن يتم إغفالهم في القياسات أو حتى تجاهلهم.

١٤.٣٠–١٦.٣٠	**الحالات الدراسية القطرية** - صالح الكفري، مستشار لدى منظمة العمل الدولية، الأرض الفلسطينية المحتلة - منصور عميرة، مستشار لدى منظمة العمل الدولية، اليمن - عروبة صباغ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن - حياة ابن عياد، قسم الإحصاءات، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب - علياء المهدي، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر المحاورة: إيمانويلا بوزان، *كبيرة الأخصائيين الإقليميين في النوع الاجتماعي*، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية

[٣] للإطلاع على هذه العملية بالنسبة إلى لبنان، عبدو وكرباج،٢٠١٢، "المبادرات لتنمية الريادة في صفوف النساء في لبنان: الإنجازات الجزئية والثغرات الكلية"، *النوع الإجتماعي والتنمية*.

الأرض الفلسطينية المحتلة: حالة دراسية قطرية

عرض السيد صالح الكفري، من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، العمل الإحصائي الجاري مؤخراً في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن قياس الأنشطة غير النظامية. وسلّط السيد صالح الكفري الضوء على ظاهرة إنخراط أغلبية العمال الفلسطينيين في الإستخدام غير المنظم، الأمر الذي يحدّ بشكل أكبر من قدرتهم على الوصول إلى الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي، وإجراءات السلامة والصحة المهنيتين، واللوائح التنظيمية بشأن شروط وظروف العمل. وأشار السيد صالح الكفري إلى تراجع الإستخدام غير النظامي الإجمالي (في صفوف الذكور والإناث)، فيما إرتفع الإستخدام النظامي خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٢. ولكن، يبقى مستوى العمل في مجال الرعاية بدون أجر مرتفعاً، حيث يتركّز أكثر من نصف الإناث العاملات. بصورة عامة، إرتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ١٤.٦% في العام ٢٠٠٦ إلى ١٦.٦% في العام ٢٠١١. في المقابل، تتركّز النساء بشكل أساسي في القطاع العام وقطاع الخدمات.

ثم إنتقل السيد صالح الكفري إلى تحليل أكثر تعمقاً لأبعاد الأنشطة غير النظامية في صفوف النساء. في العام ٢٠١٢، شكّلت الإناث في سن الـ١٥ وما فوق ٦٠% من "العمال/الأفراد المستضعفين والمعرضين للخطر"، فيما تواجدت ٧.٣% منهن في القطاع المنظم و٥% تقريباً في الإقتصاد غير المنظم و٢٧.٦% خارج القوى العاملة. من جهة أخرى، إرتفعت نسبة إستخدام النساء في القطاع المنظم بشكل ملحوظ من ٥١% في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٠% في العام ٢٠١٢ مقابل تراجع نسبة إستخدام النساء في القطاع غير المنظم من نحو ٤٨% إلى ٤٠%.

إلى ذلك، شرح السيد صالح الكفري توزيع إستخدام النساء في الإقتصاد غير المنظم، الذي تغيّر بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٢، حيث تركّز إستخدام الإناث في الإقتصاد غير المنظم بأغلبيته في قطاع الزراعة (٧١%). وبحلول العام ٢٠١٢، تراجعت حصة النساء في قطاع الزراعة إلى ٢٦%، فيما إرتفعت حصة النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص من ٩.٤% في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٤.٥%.

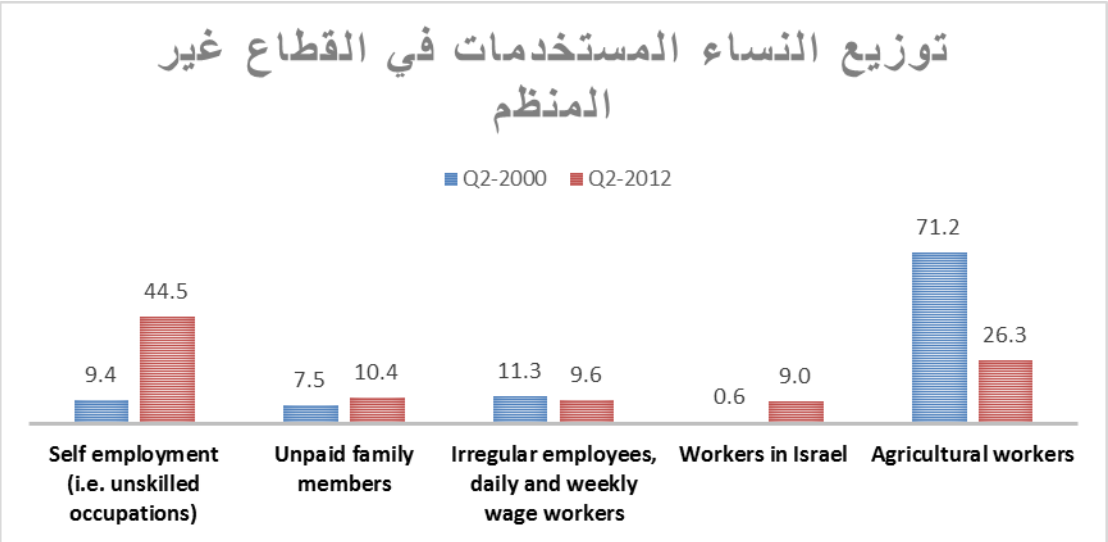

من الشمال إلى اليمين:

الإستخدام الذاتي (المهن التي لا تتطلب مهارات)
أفراد العائلة العاملون بدون أجر
الموظّفون غير المنتظمين، العمال بأجر على أساس يومي وأسبوعي
العمال في إسرائيل
العمال الزراعيون

اليمن: حالة دراسية قطرية

تناول السيد منصور عميرة بشكل وجيز غياب الأمن الإقتصادي والإجتماعي في اليمن وركزّ على الإقتصاد غير المنظم. وفي هذا السياق، إقترح أولويات سياساتية ترمي إلى الإرتقاء بالقدرات الوطنية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المراعية لتطلعّات النساء والرجال، وبخاصة الشباب الذين تحركوا بشكل جماعي من أجل دعم الحرية، والكرامة والعدالة الإجتماعية خلال الإنتفاضات[٤]. وبحسب خلاصات السيد منصور عميرة، يُعتبر الإقتصاد غير المنظم في اليمن مرادفاً إلى حد كبير للمنشآت الصغرى والصغيرة في القطاع الخاص. بعبارة أخرى، تُعتبر مستويات الإستخدام الذاتي مرتفعة جداً في اليمن، حيث تشكّل أكثر من ٣٨% من الإستخدام الإجمالي في صفوف الرجال والنساء على حد سواء. ولكن، يندرج ٩٣% من الإستخدام الذاتي في اليمن في القطاع غير المنظم. ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى قيام التشريعات العمالية والإجتماعية على نموذج المعيل الذكر الذي يعمل في وظيفة مشمولة بالحماية الإجتماعية بدوام كامل، وهذا النموذج بعيد كل البعد عن الحقيقة في اليمن. في الواقع، حتى في الإستخدام بأجر، تندرج أغلبية الوظائف في القطاع غير المنظم: ٥٩% للرجال مقابل ٤٩% للنساء. ويكمن السبب وراء ذلك في أن أكثر من ثلث الوظائف بأجر هي وظائف عرضية أو موسمية أو مؤقتة. وعليه، يتجاوز الإستخدام غير المنظم للنساء في قطاع الزراعة (٣٥%) إستخدام الرجال (٢٩%).

في المقابل، تأخذ الصورة الأشمل بعين الإعتبار العمل الذي يقوم به الفرد حتى وإن لم يتم إحتسابه في إطار الإستخدام، وبخاصة الخدمات المنزلية غير المدفوعة، بما فيها العمل غير المدفوع في مجال الرعاية أو الأسرة. وتختلف الصورة الإحصائية في حال الإعتراف بأن االنساء المبلّغ عنهن كربات بيوت هن عاملات بحد ذاتهن. وفي هذه الحال، تشكّل النساء أغلبية العمال لا ١٠% منهم. إلى هذا، تعيق المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتق ربات البيوت قدرتهن على الوصول إلى الإستخدام، وبالتالي تحرمهن من دخل مستقل ومن الوصول إلى الحماية الإجتماعية بصفتهن معالات.

خلص السيد منصور عميرة إلى الحاجة إلى إحداث التغيير الإقتصادي والإجتماعي في الذهنيات والسياسات والمؤسسات في إطار تحوّل اليمن من عدم الإستخدام والأنشطة غير النظامية إلى مسار الإستخدام الكامل والعمل اللائق، مع التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية: توسيع قاعدة الضمان الإجتماعي، تعزيز الحوار الإجتماعي وسياسات الإستخدام، ومشاركة المواطنين في تحديد ملامح التنمية في بلادهم[٥].

الأردن: حالة دراسية قطرية

[٤] تناقش جريدة الوزير (٢٠١٢) آفاق تحقيق تطلعات الشباب.
[٥] قريباً، *من القطاع غير المنظم إلى العمل اللائق في اليمن*، منصور عميرة لحساب منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣.

قدّمت السيدة عروبة صبّاغ الدراستين الصادرتين مؤخراً حول الإقتصاد غير المنظم في الأردن تحت عنوان "القطاع غير المنظم في الإقتصاد الأردني" و"الدراسة الشاملة حول القطاع غير المنظم في الأردن". هدفت الدراسة الأولى التشخيصية إلى قياس حجم القطاع غير المنظم في الإقتصاد الأردني إنطلاقاً من المسح التتبعي لسوق العمل الاردني لعام ٢٠١٠ إلى جانب الكشف عن أبرز القطاعات حيث تتركّز الأنشطة غير النظامية. أما الدراسة الثانية فقد شملت البعد النوعي للأنشطة غير النظامية في الأردن.

وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى: أ) إضفاء البعد النوعي على الأنشطة غير النظامية في الأردن؛ ب) تحديد العوامل التي تقود وتحفّز الإقتصاد غير النظامي؛ ج) تحديد مختلف شرائح المجتمع الأشد تأثراً بالأنشطة غير النظامية؛ د) التركيز على العلاقة بين الأنشطة غير النظامية من جهة والشباب والنساء من جهة أخرى؛ ه) إختبار العلاقات والصلات بين الأشطة غير النظامية وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و) إظهار أكثر القطاعات تأثراً بالأنشطة غير النظامية – الأسباب والوسائل؛ ز) الكشف عن المناطق الأردنية حيث تسود الأنشطة غير النظامية بمعدلات مرتفعة.

بحسب الدراسة التشخيصية، شكّل الإستخدام غير النظامي في العام ٢٠١٠ قرابة ٤٤% من الإستخدام الإجمالي في الإقتصاد الأردن، حيث بلغت نسبة الإستخدام غير النظامي في القطاع الخاص ٥٥% من الإستخدام الإجمالي في هذا القطاع. علاوة على ذلك، في العام ٢٠١٠، بلغت نسبة الإستخدام غير النظامي في صفوف العمال ٢٣% مقابل ١٥% للعاملات. وتتماشى هذه الأرقام مع الخلاصات المستقاة من البلدان الأخرى في المنطقة والتي أظهرت أن القطاع العام المنظم يستحوذ بشكل أكبر على حصة الإستخدام بأجر في صفوف النساء أكثر منه في صفوف الرجال.

من جهة أخرى، تركّزت نسبة ٣٠% من الإستخدام غير النظامي على المستوى القطاعي في "البيع بالتجزئة وصيانة الدراجات النارية والسيارات" مقابل ١٨.٦% في الصناعات التحويلية و١١.٧% في "النقل والتخزين" و١١.١% في البناء.

كما أظهرت الدراسة أن الإقتصاد الأردني غير المنظم يتّسم بعدم قدرته أو رغبته في تسجيل العمال في أي شكل من أشكال الضمان الإجتماعي، الأمر الذي يساهم في حرمانهم من حقوق العمل الأساسية.

حرصاً على معالجة هذه الأبعاد والإستجابة للتحديات المتعلقة بالإقتصاد غير المنظم في الأردن، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الملخّصة كما يلي:

توسيع نطاق تغطية الضمان الإجتماعي: يُعتبر من المحوري إيجاد الآلية القانونية التي تُلزم المنشآت، بغض النظر عن كونها أو لا من المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم أو الكبيرة، بتأمين الضمان الإجتماعي للموظفين لديها وضمان كامل حقوقهم وحمايتهم. يُمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل قانون الضمان الإجتماعي الجديد وإعتماد مسودة القانون المعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقرب وقت ممكن. كما يُعتبر من المحوري قيام غرف التجارة والصناعة بتشجيع أعضائها على الإنضمام إلى الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي وببذل المزيد من الجهود من أجل توسيع قاعدة تسجيل مختلف المنشآت التابعة لها. كما تدعو الحاجة في هذا الإطار إلى زيادة برامج التفتيش وزيارات المنشآت من أجل ضمان إحترام الحقوق الأساسية للعمال. ويتعيّن على التفتيش إستهداف القضايا المتعلّقة بالضمان الإجتماعي وقانون العمل.

تنظيم الإقتصاد غير المنظم: من جهة أخرى، تتحمّل المؤسسات الحكومية دوراً ومسؤولية كبيرة في "تنظيم" الإقتصاد غير المنظم. ويتعيّن على هذه المؤسسات تسهيل عمل المشاريع الناشئة وإتاحة الحوافز الضريبية أمام الرياديين. ويتعيّن عليها أيضاً دعم التوسّع في القطاع الخاص، وبخاصة في المشاريع الصغيرة، إلى جانب تطبيق الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي وسائر حقوق العمل على العمال. وبهذه الطريقة، تشجّع الحكومة الشباب على العمل بشكل غير مباشر وتستبعد فكرة عدم إستقرار أو إستدامة القطاع الخاص، الأمر الذي يساهم بدوره في تشجيع عمل الشباب في القطاع الخاص وتخفيض معدلات البطالة وبالتالي، الحد من الفقر.

تعزيز الشراكات بين القطاعَين العام والخاص: يتعيّن على الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، تعزيز الشراكة بين القطاعَين العام والخاص في مجال التدريب والتثقيف المهني والفني. بعبارة أخرى، يشكّل تحسين قاعدة المهارات لدى الباحثين عن عمل والعمال إلى جانب إتاحة التدريب الموجه نحو السوق أمامهم حافزاً للقطاع الخاص لكي يستخدمهم ويوسّع مشاريعهم ورادعاً أمام إنخراط الباحثين عن عمل في الإقتصاد غير المنظم في ظروف هشة.

إصدار التراخيص للعدد المتنامي من العاملين من المنزل: لن يسمح ذلك بزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة وحسب، بل وأيضاً يشجّع الشباب على البدء بأفكار بسيطة من منازلهم. وحرصاً على تحقيق ذلك، يجب تعديل التشريعات ونشر الوعي بشأن اللوائح التنظيمية الجديدة في إطار تشجيع المشاريع المنزلية على التسجيل.

المغرب: حالة دراسية قطرية

عرضت السيدة حياة إبن عياد، من قسم الإحصائيات لدى المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، دراسة من المغرب حول الإقتصاد غير المنظم أظهرت أهمية مراعاة الأنشطة غير النظامية في إطار تطوير وتنفيذ السياسات الإقتصادية الوطنية والمساءلة.

حرصاً على تحقيق هذا الهدف، يجب إستهداف مختلف جوانب الإقتصاد غير المنظم بما فيها الأنشطة غير القانونية، والإقتصاد الخفي والقطاع غير المنظم. تستطيع الدراسات والإحصائيات تحقيق هذا الهدف من خلال إستخدام المقاربات البحثية المختلطة لدى المؤسسات والإحصائيات ذات الصلة بالإقتصاد غير المنظم فضلاً عن المعلومات المستقاة من عمليات التوظيف. تم إجراء ذلك في المغرب من خلال الدراسات الوطنية التي تم إطلاقها في الأعوام ١٩٨٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٧ ذات الصلة بالسياسات الإقتصادية الشاملة وعملية التوظيف.

في هذا السياق، أظهرت نتائج دراسة العام ٢٠٠٧ إرتفاع حجم وحدات الإنتاج غير النظامي من ١.٣٠٠ مليون في العام ١٩٩٩ إلى ١.٥٥ مليون في العام ٢٠٠٧، في ضوء استحداث ٤٠.٠٠٠ وحدة جديدة كل عام، وفي ظل هيمنة التجارة في المناطق الحضرية بصورة أساسية. وتجري أغلبية الأنشطة غير النظامية في المنازل، حيث تخضع ٦% منها إلى الضريبة و١٠% منها إلى إدارة النساء، فيما لا تستخدم أغلبيتها أكثر من شخص واحد.

تهدف الدراسة المزمع إجراؤها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ حول الإقتصاد غير المنظم إلى: رصد سمات وخصائص الوحدات غير الإنتاجية؛ فهم العلاقة بين القطاع المنظم وسواه من القطاعات الإقتصادية؛ قياس مدى مشاركة القطاع غير المنظم في إستحداث الوظائف وتوليد المداخيل والإنتاج؛ توفير البيانات الضرورية لبلورة الإحصائيات الوطنية؛ فهم أسباب إستقرار وحدات الإنتاج في القطاع

غير المنظم والإتجاهات الداعية إلى التنظيم. سوف تستغرق هذه الدراسة عاماً كاملاً وتستخدم منهجية أخذ العينات، لكنها لن تشمل القطاع الزراعي. ترمي المرحلة الأولى إلى تحديد عيّنة من وحدات الإنتاج غير المنظمة التي تساوي ٦٠.٠٠٠ أسرة تمثّل مختلف المجموعات الإجتماعية والهيئات في المغرب وتصميم دراسة عامة حول عملية الإستخدام والتوظيف. أما المرحلة الثانية فتهدف إلى إجراء الإستبيانات لدى الوحدات المحدّدة وجمع البيانات بشأن الإستخدام والنفقات والتمويل والتركيبة السكانية.

٩.٠٠–١١.٠٠	**العمل القانوني وحماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية** - التمكين الإقتصادي: عرض عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميترا موتلاغ، أخصائي حقوق الإنسان والعدالة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي بالقاهرة - العمل القانوني والتقاضي الإستراتيجي، خالد علي، مركز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مصر وعلاء شلبي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان **نقاش مفتوح**
١١.٠٠–١١.٣٠	إستراحة القهوة
١١.٣٠–١٣.٠٠	**التجارب القطرية** - ماهر بشرى، مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة – مصر - عبد الرزاق لعلج ، الأمين العام، وزارة التشغيل – المغرب المحاور: خالد علي، مركز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مصر **نقاش مفتوح**

أتاح اليوم الأول من ورشة العمل المجال أمام مناقشة القطاع غير المنظم من المنظور الإقتصادي – بدءاً بالسؤال "ماذا" من خلال مناقشة التعريف، والإحصائيات، والمؤشرات، إلخ، فيما كُرّس اليوم الثاني للنظر عن كثب في السؤال "كيف". كيف يُمكن ضمان حصول العاملين في الإقتصاد غير المنظم على حقوق إضافية؟ وهنا يأتي دور التمكين القانوني.

عرض السيد ميترا موتلاغ، أخصائي في حقوق الإنسان والعدالة لدى المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، لمحة عن منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أجندة التمكين القانوني وبعض المبادرات المعتمدة أو الجارية.

يسود الإعتراف العام بأن الأكثرية الساحقة من الأفراد في الإقتصاد العالمي يكسبون لقمة العيش من القطاع غير المنظم. ويساهم ضعف الوصول إلى الحماية القانونية والسياسات العامة وأنظمة الرفاه فضلاً عن ضعف الإعتراف بالأصول/الأنشطة الإقتصادية على جميع المستويات (الفردي، العائلي،

المحلي والوطني) في مفاقمة أوجه القصور القائمة وإعاقة فرص التنمية الإقتصادية/الإجتماعية في صفوف الفقراء. ويؤدي ذلك إلى تدني النمو وتراجع العائدات وانحسار الإستثمار في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية.

حصلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتمكين الفقراء قانونياً على إستضافة ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وحدّد تقرير اللجنة بعض الأسباب المحورية وغير المعالجة بطريقة مناسبة والكامنة وراء إستمرار الفقر، بما فيها: ضعف الوصول إلى العدالة وضعف الحماية القانونية الفعالة لمصلحة الأغلبية الساحقة من الفقراء والمحرومين؛ العوائق القانونية والمؤسسية التي تحدّ من قدرة الفقراء والمحرومين على استغلال الأصول المملوكة والمطالبة بحقوقهم ومستحقاتهم؛ الإخفاقات على مستوى السياسات والأسواق – عدم تطابق الممارسات الإجتماعية مع الأحكام القانونية[٦]. في هذا السياق، أصدرت اللجنة التوصيات من أجل معالجة نطاق الفقر وتوفير أجندة التغيير من أجل التحفيزعلى الحد من الفقر وتطبيق القانون على الجميع من خلال التدخّل في مجالات حقوق الملكية والحقوق ذات الصلة بالعمل والمشاريع إنطلاقاً من الوصول إلى العدالة. وعليه، يرتكز التمكين القانوني على مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان من أجل تحقيق الحوكمة الديموقراطية والحد من الفقر.

في المنطقة العربية، يُمكن تشجيع تطبيق التمكين القانوني من خلال ضمان ما يلي: ١) إمتثال القوانين والدساتير للمبادئ الدولية، ٢) إمتثال القواعد والسياسات الوطنية للدستور والقوانين، وأخيراً والأهم، ٣) تطبيق هذه القواعد في الحياة اليومية. تستدعي هذه النقطة الأخيرة الوصول إلى العدالة بالشكل المناسب، الذي قد تعرقله العوائق المالية أو الفساد أو غياب المساءلة.

تتعدّد أمثلة المبادرات التي تم إطلاقها عالمياً (إندونيسيا، باكستان، إلخ) وتوثيقها[٧]. في البلدان العربية، تم تطوير العديد من المبادرات أو دعمها على المستويَين الوطني والإقليمي (مثلاً، المشروع الإقليمي للعدالة الإجتماعية، الدراسة الإقليمية حول الروابط بين الحقوق الإجتماعية والإقتصادية وتمكين الفقراء قانونياً، دعم تحديث القضاء في الجزائر، الدراسة التشخيصية حول القطاع غير المنظم في الأردن).

من جهته، قام السيد خالد علي، محامي مصري ناشط في مجال حقوق الإنسان منذ العام ١٩٩٦ ومشارك في تأسيس المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية في العام ٢٠٠٩، بعرض تناول خلاله دور التقاضي الإستراتيجي من أجل ضمان الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمهمشين المحرومين من حقوقهم.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى حرمان العمال في الإقتصاد غير المنظم بصورة خاصة من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية. وعليه، يُعتبر التقاضي الإستراتيجي وسيلة من أجل إدماجهم وضمان إستردادهم لبعض الحقوق. كما يساهم التقاضي الإستراتيجي في رفع قضايا المحرومين من حقوقهم أمام المحاكمة وتفعيل حقوقهم الدستورية والمعايير الدولية والقوانين الخاصة الرامية إلى إسترداد حقوقهم.

---

[٦] للمزيد من المعلومات حول اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتمكين الفقراء قانونياً، الرجاء الإطلاع على التقرير النهائي بعنوان "تطبيق القانون على الجميع" المجلدان ١ و٢. وإدراكاً منها لأهمية تمكين الفقراء قانونياً من أجل اجتثاث الفقر، دعمت الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتمدت تقرير اللجنة وتوصياتها من خلال دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الأممية إلى اعتماد إجراءات المتابعة المناسبة.

[٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع رؤيا للتمكين (٢٠٠٩)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/Lep/envisioning-empowerment/

بدأ مسار السيد خالد علي في الوحدة الدستورية لدى المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية في إطار تسخير الأحكام الدستورية لاستهداف القوانين التي تُضعف حقوق الإنسان من خلال التركيز على وضع المحرومين من حقوقهم. في هذا الإطار، تناول المركز المصري مجموعة من القوانين المصرية، مثل القانون حول النقابات العمالية الذي أحاله إلى المحكمة الدستورية العليا. علاوة على ذلك، تم اللجوء إلى التقاضي الإستراتيجي في قضايا مختلفة: إستحواذ وزارة المالية على أموال التأمينات الإجتماعية في مصر، التحركّ نحو خصخصة التأمين الصحي، الإتفاقيات بشأن قرض صندوق النقد الدولي ووضع ٣٠.٠٠٠ عامل غير نظامي في نظام الإدارة العامة المصرية.

ثم شدّد السيد خالد علي على دور التقاضي الإستراتيجي في مجال الحد الأدنى للأجور في مصر. من خلال الحكم الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت المحاكم أن الدولة قادرة ومدعوة إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور. وفي هذه الحال، إرتفعت الأصوات المنادية بإحترام المعايير الدستورية والدولية التي التزمت مصر بها. بالإضافة إلى ذلك، إقترن التقاضي الإستراتيجي بالتعبئة الإجتماعية في صفوف العمال، وتدخّل الإقتصاديين والخبراء من أجل إثبات الحاجة إلى تحديد الحد الأدنى للأجور وقدرة الدولة على تطبيقه.

في الختام، تقدّم السيد خالد علي ببعض التوصيات المتعلقة بالإقتصاد غير المنظم: أولاً، الحاجة إلى العمل الجماعي من أجل تفعيل حقوق المواطن؛ ثانياً، الحاجة إلى إيجاد أطر تستند إلى الحقوق من أجل إدماج المهمشين من خلال اللجوء إلى التقاضي؛ ثالثاً، الحاجة إلى قبول المجتمعات بأهلية العمال غير النظاميين للحصول على الإعتراف القانوني وحقوقهم. وهكذا يمكن فقط إدماج المهمشين في المجتمع، مثل الباعة المتجولين. كما تدعو الحاجة إلى إعتبار القوانين بمثابة مرآة تعكس توازن القوى والمخاطر السياسية بمثابة هاجس لدى معالجة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للعمال غير النظاميين.

من جهة أخرى، قام السيد علاء شلبي، من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بعرض حول حقوق العمال في الإقتصاد غير المنظم ودور التقاضي الإستراتيجي.

تتم معالجة قضية حقوق العمال في الإقتصاد غير المنظم على المستوى الدولي، وبخاصة في إطار التوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في العام ٢٠٠٢ ذات الصلة بتعزيز الحاجة إلى العمل اللائق للجميع، وتوسيع نطاق أنظمة الحماية الإجتماعية والحوار المجتمعي. إلى ذلك، إستعرض السيد علاء شلبي العهود الدولية ذات الصلة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية وشدّد على أهمية التقاضي الإستراتيجي كأداة من أجل النهوض بهذه الحقوق.

يكمن التقاضي الإستراتيجي في إختيار قضية وإقامة دعوى قضائية أمام المحكمة لمصلحة فرد أو مجموعة من الأفراد وذلك لفائدة شريحة واسعة من المجتمع ولفت إنتباه المجتمع المحلي وصنّاع القرار على حد سواء. كما يركّز التقاضي الإستراتيجي على إحداث تغيير على مستوى السياسات الكلية. وترعى العديد من المبادئ هذا النوع من التقاضي، مثل المشاركة و شفوية الإجراءات، وحرية الدفاع، والمواجهة بين الخصوم.

ثم قام السيد علاء شلبي بربط التقاضي الإستراتيجي مع الدعوة (المناصرة)، كفرصة سانحة للإستعانة بالقضاء من أجل إحداث التغيير الإجتماعي والقانوني. لذا يجب إعداد وإدارة عملية التقاضي الإستراتيجي بشكل متعمق نظراً إلى مفاعيلها على المستوى العالمي. وفي إطار بلوغ التقاضي الإستراتيجي، يجب طرح الأسئلة الإستراتيجية التالية: هل هناك قضية قانونية متعلقة بمشكلة قائمة

على مستوى المجتمع أو المجتمع المحلي؟ هل سيساعد الحكم القضائي في حل المشكلة؟ هل تستقطب هذه القضية وسائل الإعلام؟ هل من طرق أخرى من أجل حل هذه المشكلة؟ هل من هيئات مؤسسية متوفرة من أجل إستخدام القضية لاحقاً؟ ثم يجب إحالة القضية إلى المحكمة الصحيحة أو السلطات القضائية المخوّلة واللجوء إلى القانون الوطني أو الدولي المناسب الذي قد يساعد في البت في هذه القضية. ويجب أن تشمل إقامة الدعوى في إطار التقاضي الإستراتيجي جميع وسائل التوعية مثل المؤتمرات والبيانات الصحفية والإجتماعات في كل مرحلة من مراحل العملية القضائية.

حالة دراسية قطرية: مصر

عرض السيد ماهر بشرى، من مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة في مصر، تجربته في مجال تعزيز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات المحلية من خلال عمل جمعيته مع العمال في المقالع والكسارات.

أولاً، عرض السيد ماهر بشرى شروط وظروف العمل السيئة التي يعاني منها ٤٥٠٠٠ عامل في قطاع المقالع والكسارات من خلال تعرضهم لحوادث مميتة وحرمانهم من التأمينات الإجتماعية والصحية. وحرصاً على تحسين ظروف حياة العمال وأسرهم، عرض السيد ماهر بشرى إستراتيجية الجمعية القائمة على أربع ركائز وهي: (١) العمل على تنظيم العمال في المقالع والكسارات ضمن كيانات رسمية مثل النقابات العمالية المستقلة والمؤسسات المدنية من أجل الدفاع عن مصالحهم. (٢) توفير التدريب للعمال في المقالع والكسارات لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم في مجالات مثل العمل الجماعي والتخطيط والحرية النقابية والمفاوضة والحملات ومقاربة التنمية من منظور حقوق الإنسان. (٣) توفير الدعم القانوني من خلال إسداء المشورة القانونية والتدريب للمحامين. (٤) صياغة وبلورة برامج تهدف إلى تحسين مرافق السكن والمياه والإصحاح والوضع الإقتصادي للمرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجمعية على تكرار هذا النموذج الناجح من أجل بلوغ المجتمعات الأخرى المهمشة إقتصادياً وإجتماعياً مثل الصيادين والمزارعين الفقراء في الإقتصاد غير المنظم. وبالتالي، يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية المكملة والشعبية بهدف حماية وتعزيز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات المحلية العاملة في الإقتصاد غير المنظم وتكييفها والأوضاع الأخرى القائمة خارج المنظومة القانونية.

المغرب: حالة دراسية قطرية

عرض السيد عبد الرزاق لعلج، الممثل الإقليمي لوزارة التشغيل بالمغرب، برنامج تحديث الإدارة وتفتيش العمل وتنفيذه في المغرب، الممولّ من الحكومة الفرنسية والمقرر تنفيذه في خمس دول أفريقية بين أبريل ٢٠١١ وكانون الاول/ديسمبر ٢٠١٤ في إطار توفير الدعم الفني لتحديث وتعزيز إدارات العمل وهيئات تفتيش العمل. ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق أربعة أهداف: ١) تعزيز قدرات التدخل والإدارة لدى هيئات تفتيش العمل وإدارات العمل في الإقتصاد غير المنظم؛ ٢) تنفيذ الأنظمة الفاعلة من خلال تقنيات الإدارة والسياسات الوطنية؛ ٣) تعزيز وتحديث أساليب عمل المفتشين من خلال توفير التدريب المستمر والمعلومات الميوّمة لهم؛ ٤) تنفيذ ورصد السياسات العامة ذات الصلة بالعمل.

في المغرب، تم إطلاق هذا البرنامج في مدينتين متاخمتين للعاصمة الرباط، سلا وتمارة وقد استهدف الأنشطة غير النظامية في قطاعَي المعادن وصناعة السجاد. كما شمل قطاعَي البناء والأشغال العامة. وقد تولى المفتشون (٣ في كل مدينة) مسؤولية تفتيش ٣٠ وحدة إنتاج في الإقتصاد غير المنظم كما قاموا بجمع البيانات من خلال الإتصال المباشر مع وحدات الإنتاج وملء الإستمارات الفنية. وقد خلص البرنامج إلى ملاحظات ملموسة بشأن أماكن العمل التي كانت بأغلبيتها مستأجرة ورديئة من حيث شروط السلامة والصحة والمساحة، وبشأن العمال المحرومين من تغطية الضمان الإجتماعي وتأمينات العمل والعطل الرسمية والتدريب أثناء الوظيفة، وبشأن أصحاب الورش الذين يفتقرون إلى الوصول إلى القروض والمعدات الكهربائية والإصحاح. كما أظهر البرنامج فشل وحدات الإنتاج غير النظامية في تنظيم صفوفها على شكل جمعيات وغياب الغرف المهنية واللوائح التنظيمية.

١٤.٠٠- ١٥.٣٠	**توسيع نطاق الحماية الإجتماعية ليشمل العمال في الإقتصاد غير المنظم** المتحدثة: - أورسولا كولكي، كبيرة الأخصائيين في قضايا الضمان الإجتماعي (منظمة العمل الدولية) **نقاش مفتوح**

بدأت السيدة أورسولا كولكي، كبيرة الأخصائيين الإقليميين في الضمان الإجتماعي لدى منظمة العمل الدولية، بلمحة عن الضمان الإجتماعي مشددة على أنه ضرورة إقتصادية وحق من حقوق الإنسان. ثم شرحت أسباب إستثناء العمال في الإقتصاد غير المنظم عادة من تغطية الضمان الإجتماعي، بما فيها: (أ) إعتماد أنظمة الضمان الإجتماعي التقليدية على العلاقة بين صاحب العمل والعامل كأساس لتغطية الضمان الإجتماعي؛ (ب) تدني وعدم انتظام دخل العمال في الإقتصاد غير المنظم مما يقلّص قدرتهم على تسديد الإشتراكات إلى صندوق الضمان الإجتماعي. في بعض الحالات، يستفيد العمال غير النظاميين من التحويلات النقدية المتقطعة/المؤقتة والمرتبطة بمفهوم العمل الخيري لا الحقوق.

بالنسبة إلى المنطقة، تناولت السيدة كولكي تدني معدلات تغطية الضمان الإجتماعي في معظم الدول العربية إلى ما دون الـ٥٠% في معظم الحالات (وإلى ٣٠% في بعض الحالات). ويرتبط ذلك برأيها بارتفاع معدلات الإقتصاد غير المنظم في المنطقة. وبحسب التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، تُعتبر الحماية الإجتماعية أحد أكبر العجزَين في المنطقة العربية إلى جانب الحوار الإجتماعي، حيث تم الإنفاق بشكل كبير على الحماية الإجتماعية على شكل إنفاق مالي في الكثير من البلدان العربية لمصلحة المجموعات الميسورة. وقد أدى ذلك إلى الشعور بالإقصاء والإجحاف.

في عرضها، سلّطت السيدة كولكي الضوء على قيام عدد قليل من الدول العربية بتطوير سياسات وطنية متسقة وشاملة للضمان الإجتماعي من أجل ضمان التغطية الشاملة. كما تناولت الخصائص الرئيسية للسياسات/الخطط ذات الصلة بالضمان الإجتماعي في المنطقة العربية كالآتي:

(أ) غياب التنسيق بين مختلف خطط المساعدة الإجتماعية والتأمينات الإجتماعية المختلفة؛
(ب) غياب التنسيق بين مختلف خطط المساعدة الإجتماعية مثل المنافع المتاحة من قبل مختلف الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، إلخ، الأمر الذي يفضي إلى إزدواجية

الدعم المتاح أمام بعض المجموعات، فيما تشمل التغطية بالكاد الفئات الأخرى.
(ج) تتيح الكثير من خطط المساعدة الإجتماعية المنافع على أساس إستنسابي بدلاً من توفير حقوق ومستحقات واضحة.

ثم عرضت السيدة كولكي مفهوم أرضية الحماية الإجتماعية الذي إعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين لدى الأمم المتحدة كإحدى الإستجابات التسع للأزمات الإقتصادية والمالية الأخيرة وبقيادة منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة. ويتضمن إستراتيجية[٨] ثنائية البعد (الأفقي والعامودي)، وهي أداة لضمان إتساق السياسات بشكل أفضل على مستوى خطط الضمان الإجتماعي وأداة لتوسيع نطاق الحماية الإجتماعية ليشمل المستثنين من التحويلات والخدمات الأساسية بما فيهم العاملين في الإقتصاد غير المنظم.

تعزّز مبادرة أرضية الحماية الإجتماعية وصول الفقراء والمستضعفين إلى الخدمات الأساسية والتحويلات الإجتماعية، وبالتالي توفّر مقاربة شاملة للحماية الإجتماعية التي تسلّط الضوء على جانبَي العرض والطلب في إطار توفير الحماية الإجتماعية وضمان الوصول الفاعل. وتشمل أرضية الحماية الإجتماعية ما يلي:

١. مجموعة أساسية من الحقوق والتحويلات الإجتماعية العينية والنقدية في إطار توفير دخل أدنى وأمن معيشي للجميع وتسهيل الطلب الفعلي على السلع والخدمات الأساسية والوصول إليها.
٢. عرض مستوى أساسي من السلع والخدمات الإجتماعية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والغذاء والإسكان وإتاحة المعلومات الخاصة بإنقاذ الأرواح والممتلكات أمام الجميع.

وفي سياق الختام من خلال سرد التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم وبخاصة المكسيك والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند، شجّعت السيدة كولكي البلدان في المنطقة العربية على اعتماد أرضيات الحماية الإجتماعية الخاصة بها لتوسيع نطاق الضمان الإجتماعي تدريجياً ليشمل جميع الفئات المحتاجة بما فيها الأفراد في الإقتصاد غير المنظم.

١٥.٤٥– ١٦.٤٥	**مقدمة إلى الإقتصاد الإجتماعي التضامني كوسيلة للخروج من القطاع غير المنظم،** غي تشامي، فرع التعاونيات لدى منظمة العمل الدولية، جنيف (بواسطة التداول عبر الفيديو) **حالة دراسية قطرية:** التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، روند المدموج، منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورندة عبد ربه، إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. المحاورة: إيمانويلا بوزان، كبيرة الأخصائيين الإقليميين في قضايا النوع الإجتماعي لدى المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية.

[٨] توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢، ٢٠١٢. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_183326.pdf

	نقاش مفتوح

عرض السيد غي تشامي، أخصائي التعاونيات لدى منظمة العمل الدولية، مفهوم الإقتصاد التضامني والإجتماعي كوسيلة للخروج من الإقتصاد غير المنظم. وشرح أن "الإقتصاد الإجتماعي هو مفهوم يشمل المنشآت والمنظمات وبخاصة التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة والجمعيات والمؤسسات والمنشآت الإجتماعية التي تتميّز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف إلى جانب السعي إلى تحقيق الغايات الإقتصادية والإجتماعية وتعزيز التضامن[٩]. كما أوضح السيد غي تشامي أن كيانات الإقتصاد الإجتماعي تختلف عن أنواع أخرى من المنشآت والمنظمات الإجتماعية من حيث الآتي:

- هدفها الأولي هو عدم تحقيق عائدات على رأس المال. فهي بطبيعتها جزء من إقتصاد أصحاب المصالح حيث يتم إنشاء المنشآت من قبل أصحاب الحاجات المشتركة ولحسابهم وتتم مساءلتها من قبل المستفيدين منها. فكيانات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني تعترف بأولوية الأفراد والعمل على رأس المال؛
- هي مدارة ديموقراطياً؛
- هي مرنة ومبتكرة؛
- هي قائمة على المشاركة الطوعية والعضوية والإلتزام؛
- هي تركّز على المساعدة الذاتية والإعتماد على الذات والهوية المحلية.

إلى ذلك، شرح السيد غي تشامي أهمية الإقتصاد الإجتماعي والتضامني كهمزة وصل، حيث أنه يلعب دوراً مهماً في الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم، وفي توليد وفورات الحجم في صفوف العمال والمنشآت في الإقتصاد غير المنظم من أجل تعزيز الإنتاجية والربحية. والأهم، يساهم الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في تنظيم العمال والمنشآت في الإقتصاد غير المنظم من أجل زيادة قدرتهم التفاوضية وإسماع صوت العمال وتمثيلهم، وتوفير خطط الحماية الإجتماعية وتعزيز صوت العمال وتمثيلهم والتواصل مع المجموعات الهشة (مثل النساء والمتعايشين مع الإيدز والعمال من منازلهم والعمال المهاجرين والعمال ذوي الإعاقة) التي تواجه معوقات من أجل الوصول إلى سوق العمل.

كما تناول السيد غي تشامي بعض التجارب من أفريقيا بشكل عام وتانزانيا بشكل خاص وأجاب عن بعض أسئلة الحضور التي نمت عن إهتمام بالموضوع ومحدودية المعارف بشأن الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

حالة دراسية قطرية: التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة

قامت السيدة روند المدموج، المنسقة الوطنية لمنظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بتقديم لمحة عن التعاونيات الفلسطينية مع التركيز على البعد الجندري وتدخل منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة دعماً لتطور التعاونيات.

تزخر التعاونيات بالطاقات لإستحداث الوظائف وتلعب دوراً مهماً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛

[٩] الإقتصاد الإجتماعي: إستجابة أفريقيا للمؤتمر الإقليمي حول الأزمة العالمية، ٢٠٠٩.

لكن لا يزال الإسهام الفعلي للتعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة محدوداً نظراً إلى كثرة القيود بما فيها: تدني نسبة العضوية والمشاركة الإقتصادية الفاعلة، ومحدودية نطاق الأنشطة الإقتصادية (غياب وفورات الحجم)، وعدم كفاية الموارد المالية، وسوء الأداء الإداري وغياب الوعي بشأن العمل التعاوني، ومحدودية المشاريع التعاونية التي تُظهر القدرات الإنتاجية لدى الرجال/النساء، ووجود القيود المفروضة من السلطات الإسرائيلية على أنشطة التعاونيات، وتشرذم وعزلة التعاونيات في الأسواق، وضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال تنمية التعاونيات. وتجدر الإشارة إلى قيام الجهات المانحة بدعم التعاونيات الأولية، لكن ساهم ذلك في تبعية التعاونيات للجهات المانحة.

تشمل بعض التحديات الكامنة أمام مشاركة النساء في التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة ما يلي: محدودية الوصول إلى/السيطرة على الموارد المالية/الأراضي الضرورية للحصول على العضوية، وتدني التحصيل العلمي، وسيطرة معايير السلطة الأبوية، وانتشار الصور النمطية وغياب الإدارة التعاونية. وحرصاً على معالجة هذه التحديات، تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز التعاونيات النسائية الجديدة إلى جانب تقوية التعاونيات القائمة.

شملت تدخلات منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة حول التعاونيات التدريب وبناء القدرات لدى العاملين في الإرشاد التعاوني وبرنامج بناء القدرات لدى التعاونيات النسوية. في ما يخص التعاونيات النسوية التي تم العمل عليها بشكل مكثف، تم إبرام إتفاقية في العام ٢٠١٠ بين منظمة العمل الدولية واتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير. وقد تم تصميم البرنامج من جانب المنظمة والإتحاد للمساعدة في استحداث الأنشطة المؤسسية وذات الصلة ببناء القدرات في إطار تمكين التعاونيات النسوية في الضفة الغربية. وقد وفّر البرنامج الدعم لنحو ٤٣ تعاونية نسوية على شكل دعم مالي وغير مالي. كما تم تنفيذ أنشطة مختلفة لبناء القدرات لدى معظم التعاونيات المستهدفة وأعضائها. أضف إليه، تم توفير خدمات التدريب والإرشاد وتنظيم ورشات العمل. في معظم الحالات، ساهمت هذه الأنشطة في تنمية مهارات أعضاء اللجنة الإدارية المعنية بالتعاونيات وفي زيادة كفاءة أدائها والإرتقاء بالخدمات المتاحة أمام النساء الريفيات وتعاونياتهن. كما وفّر البرنامج الدعم الفني لنحو ٢٣ تعاونية نسوية لتمكينها من إدارة شؤونها بطريقة ربحية ورشيدة، ناهيك عن التدخلات الفنية والإدارية الضرورية تبعاً للحاجات من خلال الخبراء الخارجيين أو العاملين لدى إتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الوحدات التدريبية الرئيسية الناجحة ذات الصلة بالتعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة مثل تعاونيات زيت الزيتون، وتعاونيات الإسكان، وتعاونيات التسليف والتوفير وتعاونيات المستهلكين.

١١.٠٠-٠٩.٠٠	**الصوت التمثيلي والعمل الجماعي والتنظيم الذاتي: تجارب ومنظورات** - عرض مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول بناء أنصار للعدالة الإجتماعية (مروان أبي سمرة) - تجربتان من مصر (السيدة زينب خير، الجمعية المصرية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية) ومن لبنان (السيدة فرح قبيسي، المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين) - تجارب من لبنان والمغرب والجزائر واليمن بشأن دور النقابات العمالية والمجتمع الأهلي في التواصل مع العمال غير المنظمين (وبخاصة النساء) وتنظيمهم

	المحاورة: السيدة شذا غالب الجندي، مسؤولة برامج الإصلاح في الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية **نقاش مفتوح**

سلّطت هذه الجلسة الضوء على التدخلات التي نجحت في معالجة ظاهرة الإقتصاد غير المنظم وبخاصة من خلال التواصل مع النساء في الإستخدام غير المشمول بالحماية. وتمحورت جميع هذه التدخلات حول التنظيم الجماعي للعمال، بما في ذلك من خلال النقابات العمالية، ومجموعات الأعمال، والجمعيات والتعاونيات. كما شدّدت الجلسة على التنظيم الديموقراطي الذي يسمح بتعزيز تمثيل المصالح والتأثير على السياسات العامة إلى جانب الريادة الجماعية التي تحسّن العائدات المالية لمصلحة المؤسسين والأعضاء. ومن خلال تشكيل الهيئات الفرعية مثل إتحادات منظمات العمال واتحادات التعاونيات، يمكن تسهيل نقل المعارف بين الأعضاء وإنشاء التحالفات بين منظمات الإقتصاد الإجتماعي والتكافلي في إطار المساعدة في الإنتقال من الأنشطة غير النظامية إلى الأنشطة النظامية.

قام السيد مروان أبي سمرة، خبير إدارة الحكم لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعرض المشروع الذي باشره البرنامج في مجال العدالة الإجتماعية. وفي إطار التحول والإنتقال الجاري في المنطقة، تدعو الحاجة إلى تنظيم القاعدة الإجتماعية من أجل التوجه نحو الديموقراطية وإرساء أسس العدالة الإجتماعية. وسيتيح ذلك العمل على مستوى العدالة الإجتماعية والإقتصاد غير المنظم على حد سواء.

في ما يخص الوضع في الدول العربية خلال العقدين المنصرمين، خلص مروان أبي سمرة إلى أن الإخفاق في مجال التنمية ناتج من الشبكات السياسية والإقتصادية التي تسيطر على إقتصاديات هذه الدول وتحوّلها إلى إقتصاديات ريعية. وقد حال هذا الوضع دون قيام الإقتصاديات العربية بإنشاء قاعدة منتجة قادرة على استحداث فرص العمل. وحرصاً على التحول إلى اقتصاد منتج، تدعو الحاجة إلى قيام دول متطورة قادرة على بناء قطاعات منتجة وضمان نموها لتوفير فرص العمل.

إلى ذلك، شدّد السيد مروان أبي سمرة على حاجة الدول العربية إلى التركيز على العدالة الإجتماعية وضمان المساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطنين. لكن لن يتحقق ذلك إلا من خلال النظر إلى مسألة أساسية وهي وضع المجتمع الأهلي أو التكافل الإجتماعي القائم في مجتمعنا. وفي خلال العقد الأخير، تعزّز الإقتصاد الريعي في العالم العربي في إحدى جوانبه بفضل المقاربة المنهجية القائمة على شرذمة المنظمات الإجتماعية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع الأهلي، والنقابات العمالية والمنظمات المجتمعية، حيث أصبحت تابعة للأنظمة السياسية وأفقدت المجتمعات العربية إستقلاليتها الضرورية لتمثيل جميع المواطنين والدفاع عنهم بما فيهم العمال. وهكذا أصبحت المجتمعات العربية من دون صوت فيما افتقرت شرائح مختلفة منها إلى الإطار التنظيمي أو التمثيلي، في ظل غياب العقد الإجتماعي والتنظيم والنشاط الإجتماعي. وبالتالي، إستحال تحقيق التنمية الحقيقية والشفافية والمساءلة الحكومية نظراً إلى عجز المجتمع الأهلي عن أداء دور أساسي بهذا الخصوص. علاوة على ذلك، تم منع شريحة كبيرة من المجتمع الأهلي أي العمال من تشكيل النقابات، فيما لم تسمح لهم الأنظمة القائمة بتنظيم صفوفهم والإنضمام إلى منظمات تدافع عن مصالحهم.

حرصاً على تحسين شروط وظروف العمل غير النظامي أو العمال غير النظاميين، تدعو الحاجة إلى تمكين العمال غير النظاميين وضمان إنضمامهم إلى النقابات العمالية. وفي معرض الكلام على بناء دولة الشفافية والمساءلة أو إحقاق العدالة الإجتماعية، تُعتبر المنظمات المجتمعية ضرورية. وبالتالي،

تقضي مهمتنا بمساعدة منظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الناشئة أو المجتمعية؛ وتمكينها من تفعيل قدراتها والتشبيك وإنشاء إطار يمكّنها من تفعيل هذا المشروع العالمي حول العدالة الإجتماعية وبخاصة في الإقتصاد غير النظامي. وفي معرض الكلام على مقاربة تستند إلى الحقوق، تُعتبر قدرة الأفراد في الإقتصاد غير النظامي على إنشاء جمعياتهم ومنظماتهم والأطر التمثيلية لهم مكوّنة أساسية.

لقد أتاحت الحالات القطرية من الجزائر ولبنان والمغرب واليمن أفكاراً بشأن تواصل النقابات العمالية مع العمال المنزليين والعمال المهاجرين والعمال من منازلهم والعمال في المناطق الصناعية وهم بمعظمهم من النساء. كما تم تبادل الأمثلة بشأن حشد وتنظيم وتثقيف وتمثيل هؤلاء النساء من أجل تحسين شروط وظروف عملهم وتعزيز مكانتهم بحيث يصبحن قادرات على التحول من عمال نظاميين إلى عمال يتمتعون بحماية الضمان الإجتماعي وبشروط وظروف عمل أفضل. من جهتها، عرضت سومية الخلفي من الإتحاد المغربي للشغل مثال مراكز النداء التي نظمتها النساء ودعت من خلالها إلى ضمان حقوق حماية الأمومة وتحسين ساعات العمل وزيادة الأجور. من جهة أخرى، عرضت السيدة كريمة بو درواز من الإتحاد العام للعمال الجزائريين مثال الجزائر التي ناضلت لسنوات طويلة في سبيل تحسين شروط وظروف عمل العمال غير النظاميين بدءاً بجمع المعلومات وإرساء نظام لرصد العمال غير النظاميين وصولاً إلى توفير الخدمات مثل المعلومات والتسجيل في سجلات الضمان الإجتماعي. أما بالنسبة إلى لبنان، تعمل السيدة حنان رحيمي من الإتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان والسيد خليل شري من جمعية الصناعيين اللبنانيين حالياً على تعبئة العاملات المنزليات المهاجرات وتوعيتهن على حقوق المرأة. في المقابل، تجري مبادرة مماثلة في مصر في إطار الجمعية المصرية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية[١٠] التي تعمل مع مجموعة واسعة من العمال المنزليين وتزوّدهم بالمهارات المهنية والمعارف الحقوقية وبالتوعية على أهمية توقيع عقد عمل قانوني والتفاوض بشأن مستحقاتهم. من جهتها، عرضت السيدة إيمان حمودي عبد الرحمن تجربة مهمة عن إنشاء الجمعيات النسوية في اليمن وناقشت تجربة مشروع إدارة موارد المجتمع الذي يستهدف شريحة واسعة من النساء الفقيرات في المناطق الريفية النائية. كما تناولت المعوقات الثقافية القوية الماثلة أمام المشروع والنتائج الجيدة الناجمة عن جمع النساء في الجمعيات مما ساهم في تمكينها إقتصادياً وإجتماعياً بشكل ملحوظ في المجتمعات المحلية.

الخلاصات

بعد ثلاثة أيام من العروض والنقاشات والمباحثات ضمن مجموعات بشأن التحديات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة ومن التركيز بشكل خاص على الإقتصاد غير المنظم، توصل المشاركون إلى فهم أفضل للطبيعة المتعددة الجوانب للإقتصاد غير المنظم ولتطور هذه الظاهرة في المنطقة العربية وأبعادها الحقوقية والجندرية.

لقد هدفت الورشة إلى إنشاء شبكة من الخبراء وأهل الممارسة في مجال الإقتصاد غير المنظم وأحاطت بالبحوث التي جرت مؤخراً حول الإقتصاد غير المنظم في المنطقة كما أفسحت المجال أمام تبادل الخبرات القطرية والحالات الدراسية.

بنهاية الورشة، حدّد المشاركون أربعة مجالات ذات أولوية وضرورية لمعالجة ظاهرة الإقتصاد غير المنظم في المنطقة العربية:

[١٠] عرض من قبل السيدة زينب خير.

١) فجوة المعارف
٢) المشاركة الجماعية – التنظيم الجماعي
٣) الضمان الإجتماعي والحماية الإجتماعية
٤) التشريعات والحقوق القانونية

لقد حدّد المشاركون أربع أولويات وجوجلوا القضايا والإستراتيجيات الأساسية الرامية إلى معالجتها. كما دعموا بشكل عام الرسائل الأساسية الواردة ضمن التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم عرضه بشكل موسع وناقشوا الدعوة إلى نموذج تنموي جديد للمنطقة قائم على العدالة الإجتماعية.

١) فجوة المعرفة

القضايا: إعترف المشاركون بمحدودية قاعدة المعارف ذات الصلة بالإقتصاد غير المنظم وبغياب التوافق بشأن المصطلحات والقياسات الواجب إعتمادها، الأمر الذي ساهم في الإنتقاص من القدرة على قياس الإقتصاد غير المنظم بواسطة مقاربة شاملة تثمّن عمل الأفراد، وبخاصة النساء، غير المنظورين في سوق العمل ككل. كما عبّر المشاركون عن قلة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالإقتصاد غير المنظم والمستويات المتعددة لعلاقات الإستخدام كعائق كبير أمام فهم الظاهرة بالشكل المناسب.

المقترحات: إقترح المشاركون مبادرة إقليمية ترمي إلى تشجيع التوافق بين الخبراء الإقتصاديين والإجتماعيين والإحصائيين بشأن تعريف الإقتصاد غير المنظم وقياساته تبعاً للمعايير الدولية. كما أجمع المشاركون على الحاجة إلى إنشاء مراصد لتحسين رصد علاقات الإستخدام ودعم الحوار الإجتماعي وعملية صنع القرار على أساس المعرفة.

٢) المشاركة الجماعية والتنظيم الجماعي

القضايا: عبّر المشاركون عن استمرار غياب الإلمام بحقوق العمال في المنطقة بشكل عام وفي الإقتصاد غير المنظم بشكل خاص. ويزيد الوضع تفاقماً نتيجة غياب الثقة بين العمال وأصحاب العمل وبين المواطنين والحكومات. كما إعترف المشاركون بأن منظمات العمال ومجموعات المجتمع الأهلي لا تملك المعارف والقدرات الكافية للتواصل مع العمال في الإقتصاد غير المنظم؛ وينطبق ذلك أيضاً على عدد كبير من الرجال والنساء العاملين من منازلهم والعاملين في مجال الرعاية بدون أجر وقد ينسحب أيضاً على الأطفال المنخرطين في العمل غير المنظم.

المقترحات: إعترف المشاركون، في ضوء عرض الأمثلة القطرية، بأهمية العمل المشترك بين منظمات المجتمع الأهلي والنقابات العمالية والجمعيات المهنية في إطار تبادل المعلومات وإنشاء التحالفات التي تمكّنهم من التواصل بشكل أفضل مع العاملين في الإقتصاد غير المنظم. ومن أجل تحقيق ذلك، أجمع المشاركون على أهمية بناء قدرات هذه المنظمات والحاجة إلى تشجيع المبادرات الرامية إلى تعبئة وتنظيم وتثقيف العمال في الإقتصاد غير المنظم كشرط أساسي لضمان حقوقهم. وقد أظهرت الأمثلة من المغرب ومصر أهمية دور النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في التواصل مع العمال غير المنظمين وبخاصة النساء وتوفير المشورة القانونية ومهارات التفاوض والحوار مع أصحاب العمل.

٣) الضمان الإجتماعي والحماية الإجتماعية

القضايا: إعترف المشاركون بغياب الإستيعاب الكامل لمفهوم الضمان الإجتماعي والحماية الإجتماعية في المنطقة وما يستتبع ذلك من تداعيات على الفهم الإجمالي لظاهرة الإقتصاد غير النظامي ووسائل معالجته. كما أشار المشاركون إلى تدني تغطية الضمان الإجتماعي خلال دورة الحياة في المنطقة بشكل عام وعدم إعتبار الضمان الإجتماعي كحق شامل.

المقترحات: أجمع المشاركون على الحاجة إلى توسيع نطاق الضمان الإجتماعي ليشمل العاملين في الإقتصاد غير المنظم وإعترفوا بالقيود الإقتصادية الماثلة أمام دول المنطقة. كما أشار المشاركون إلى الحاجة إلى جهود مشتركة بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال من أجل بلوغ التوافق بشأن تغطية الضمان الإجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، شدّد المشاركون على أهمية مراجعة التشريعات ذات الصلة بالحماية الإجتماعية كمجال عمل مهم في إطار تعزيز دور مفتشي العمل من أجل ضمان تسديد إشتراكات الضمان الإجتماعي وتعزيز شروط وظروف العمل.

٤) التشريعات والحقوق القانونية

القضايا: إعترف المشاركون بأن التشريعات الحالية في الكثير من دول المنطقة تستثني فئات كبيرة من العمال مثل العمال الزراعيين والعمال المنزليين والعمال في ورش البناء. وبالرغم من الجهود المبذولة في بعض الدول في إطار تعزيز القوانين والمراسيم الرامية إلى تغطية هذه الفئات، لا تزال هذه الفئات من العمال مستثناة من نطاق الأنظمة القانونية، وبالتالي تساهم في توسع ظاهرة الإقتصاد غير المنظم.

المقترحات: أجمع المشاركون على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمراجعة الإطار التشريعي بهدف ضمان الإتساق والإمتثال لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية وإدماج جميع فئات العمال بشكل أفضل. ويُعتبر التقاضي الإستراتيجي في عداد الوسائل الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية من أجل توفير حماية أفضل للعمال غير النظاميين، الأمر الذي قد يؤدي بحسب أحد المشاركين إلى "تحوّل نوعي في تنفيذ إلتزامات الدول بمعايير العمل الدولية وضمان إمتثال القوانين الوطنية للدساتير التي تدعم عادة حقوق العمال".

الملحق ١: لائحة المشاركين

ورشة عمل إقليمية: "إعادة التفكير في الإقتصاد غير المنظم في المنطقة العربية: مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان" ١٦-١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣- عمان، الأردن

إسم المشترك			المنظمة
الجزائر			
السيدة	كريمة	بو درواز	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
مصر			
السيدة	علياء	المهدي	جامعة القاهرة
السيد	علاء	شلبي	المنظمة العربية لحقوق الإنسان
السيدة	هدى	كامل	الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة
السيدة	غادة	برسوم	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
السيد	خالد	علي	المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
السيد	ماهر	بشرى	مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة
السيد	محمود	مرتضى	مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة
السيدة	زينب	خير	الجمعية المصرية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
الأردن			
السيد	أيمن	حتاحت	غرفة صناعة الأردن
السيد	عزام	الصمادي	اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني
السيدة	عروبة	الصباغ	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة	دانا	دودغ	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد	خالد	الهباهبة	الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن
السيد	ليث	القاسم	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد	مخلّد	العمري	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السيد	محمد	الخريشة	دائرة الإحصاءات
السيدة	نسرين	علمي	مستشارة
السيد	سامر	قريش	الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
السيدة	زين	صوفان	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
لبنان			
السيدة	فرح	قبيسي	المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين
السيدة	حنان	رحيمي	الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين
السيد	خليل	شري	جمعية الصناعيين اللبنانيين
المغرب			
السيد	عبد الرزاق	لعلج	وزارة التشغيل
السيدة	حياة	ابن عياد	المندوبية السامية للتخطيط
السيدة	سومية	خلفي	الاتحاد المغربي للشغل
الأرض الفلسطينية المحتلة			
السيدة	رندة	عبد ربه	الإتحاد العام لجمعيات التوفير والتسليف
السيد	صلاح	الكفري	المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء
السيد	شاهر	سعد	الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
السيد	يوسف	العيسة	وزارة العمل/ الإدارة العامة للتعاون

تونس			
السيدة	حياة	الطرابلسي	الإتحاد العام التونسي للشغل
السيد	سامي	الزوري	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)
اليمن			
السيدة	إيمان	حمودي عبد الرحمن	مشروع الدحالة
السيد	محمد	الكحالي	وزارة الشئون الإجتماعية والعمل
السيدة	رضا	قرحش	الإتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية
السيدة	سوزان	الرفاعي	المنتدى المحلي لتطوير الشباب
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
السيدة	علياء	الدالي	المركز الإقليمي بالقاهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة	كوستانزا	فارينا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن
السيد	فؤاد	القدسي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – اليمن
السيدة	هديل	سعادة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن
السيدة	ماجدة	العساف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن
السيد	مروان	أبي سمرة	المركز الإقليمي بالقاهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة	ميترا	موتلاغ	المركز الإقليمي بالقاهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد	منير	ثابت	المركز الإقليمي بالقاهرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة	ناهد	حسين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق مديرة مشروع حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة
السيد	رياض	الأحمد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – السعودية
السيدة	زينة	علي أحمد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن
السيدة	ولاء	عبابنة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن
منظمة العمل الدولية			
السيد	عبيد	البريكي	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – رئيس المستشارين الفنيين في برنامج العمال
السيدة	فرح	دخل الله	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – مسؤولة الإعلام الإقليمي
السيد	فرانك	هاغمان	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – نائب المدير الإقليمي
السيدة	إيمانويلا	بوزان	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – كبيرة الأخصائيين الإقليميين في النوع الإجتماعي
السيد	هادي	عساف	منظمة العمل الدولية – مستشار،خبير إقتصادي
السيد	منصور	عميرة	منظمة العمل الدولية – مستشار، خبير إقتصادي في شؤون العمل
السيدة	ماري	قعوار	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – كبيرة الأخصائيين في سياسات الإستخدام
السيدة	روند	المدموج	منظمة العمل الدولية – المنسق الوطني في القدس
السيدة	شذى	غالب الجندي	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – وحدة البرامج الإقليمية

السيدة	أورسولا	كولكي	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – كبيرة الأخصائيين الإقليميين في الضمان الإجتماعي

الملحق ٢: برنامج عمل ورشة العمل

اليوم الأول	
٠٩.٠٠- ١٠.٠٠	**الجلسة الإفتتاحية** – معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي، الدكتور وزير إبراهيم سيف، الأردن – الدكتور جواد العناني، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الأردن – السيدة عالية الدالي، مديرة المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة – السيد فرنك هاغمان، نائب المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العدل الدولية
١٠.٣٠- ١١.٣٠	**نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**– عرض التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٣، ماري قعوار، كبيرة الأخصائيين في سياسات الإستخدام الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية.
١١.٣٠- ١٣.٣٠	**العمل غير النظامي في المنطقة العربية: البحث عن أرضية مشتركة** - الإقتصاد السياسي للقطاع غير المنظم: الحاجة إلى نموذج تنموي جديد، مروان أبي سمرة، رئيس فريق الحوكمة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة. - "إعادة التفكير في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية بعد الإنتفاضات"، عرض الأنشطة الأخيرة لمنظمة العمل الدولية، منصور عميرة، مستشار لدى منظمة العمل الدولية. **نقاش مفتوح**
١٤.٣٠- ١٦.٣٠	**الحالات الدراسية القطرية** - صالح الكفري، مستشار لدى منظمة العمل الدولية، الأرض الفلسطينية المحتلة - منصور عميرة، مستشار لدى منظمة العمل الدولية، اليمن - عروبة صباغ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن - حياة ابن عياد، قسم الإحصاءات، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب - علياء المهدي، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر المحاورة: إيمانويلا بوزان، *كبيرة الأخصائيين الإقليميين في النوع الاجتماعي*، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية **نقاش مفتوح**
	اليوم الثاني

٩.٠٠-١١.٠٠	**العمل القانوني وحماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية** - التمكين الإقتصادي: عرض عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميترا موتلاغ، أخصائي حقوق الإنسان والعدالة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي في القاهرة - العمل القانوني والتقاضي الإستراتيجي، خالد علي، مركز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مصر وعلاء شلبي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان - **نقاش مفتوح**
١١.٠٠- ١١.٣٠	إستراحة القهوة
١١.٣٠- ١٣.٠٠	**التجارب القطرية** - ماهر بشرى، مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة – مصر - لعلج عبد الرزاق، الأمين العام، وزارة التشغيل – المغرب المحاور: خالد علي، مركز الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مصر **نقاش مفتوح**
١٤.٠٠- ١٥.٣٠	**توسيع نطاق الحماية الإجتماعية ليشمل العمال في الإقتصاد غير المنظم** المتحدثة: - أورسولا كولكي، كبيرة الأخصائيين في قضايا الضمان الإجتماعي (منظمة العمل الدولية) **نقاش مفتوح**
١٥.٤٥- ١٦.٤٥	**مقدمة إلى الإقتصاد الإجتماعي التضامني كوسيلة للخروج من القطاع غير المنظم،** غي تشامي، فرع التعاونيات لدى منظمة العمل الدولية، جنيف (بواسطة التداول عبر الفيديو) **حالة دراسية قطرية:** التعاونيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، روند المدموج، منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورندة عبد ربه، إتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. المحاورة: إيمانويلا بوزان، كبيرة الأخصائيين الإقليميين في قضايا النوع الإجتماعي لدى المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية. **نقاش مفتوح**
اليوم الثالث	
٩.٠٠- ١١.٣٠	**الصوت التمثيلي والعمل الجماعي والتنظيم الذاتي: تجارب ومنظورات** - عرض مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول بناء أنصار للعدالة الإجتماعية (مروان أبي سمرة) - تجربتان من مصر (السيدة زينب خير، الجمعية المصرية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية) ومن لبنان (السيدة فرح قبيسي، المرصد اللبناني لحقوق العمال

	والموظفين) - تجارب من لبنان والمغرب والجزائر واليمن بشأن دور النقابات العمالية والمجتمع الأهلي في التواصل مع العمال غير المنظمين (وبخاصة النساء) وتنظيمهم المحاورة: السيدة شذا غالب الجندي، مسؤولة برامج الإصلاح في الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية **نقاش مفتوح**
١٢.٠٠- ١٣.٣٠	**مجموعات العمل: الطريق إلى الأمام لتطبيق المقاربة المستندة إلى الحقوق في القطاع غير المنظم في كل سياق قطري** الميسّر: السيد محمود مرتضى، مركز الدراسات وبرامج التنمية البديلة
١٤.٣٠- ١٦.١٥	**الجلسة العامة: عروض ومناقشات**